«إياس» خارج البورصة ولا عودة إلا بإدراج جديد

تنسحب اليوم شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من بورصة الكويت اختياريا بناء على قرار الجمعية العمومية ولا يمكن للشركة العودة إلا بإجراء إدراج جديد. وتعقد الجمعية العمومية للشركة اجتماعها في 8 أكتوبر المقبل ولا يحق للعمومية مناقشة قرار الانسحاب بعد أن مر أكثر من شهرين على قرار العمومية بالانسحاب وهو ما يحصن قرارها، لذلك تحتاج عودة الشركة للادراج مرة أخرى إجراءات مثل إدراج أي شركة جديدة.

وصل إلى 5 مليارات دينار بنهاية سبتمبر

رصيد أدوات الدين العام لأعلى مستوى في تاريخه

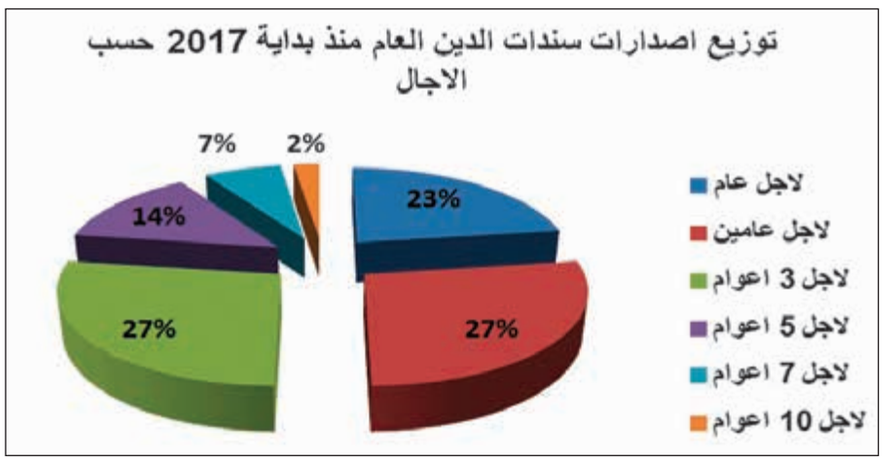

محمود صبحي

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات دين عام بقيمة 200 مليون دينار، فيما يتزامن مع نفس تاريخ الإصدار أمس سندات دين عام مستحقة بقيمة 100 مليون دينار، فيما يشير الى اضافة 100 مليون دينار الى حجم الدين العام المستحق على الحكومة.

جاء إصدار سندات الدين العام امس مقسما الى شريحتين كل واحدة منهما بقيمة 100 مليون دينار الشريحة الأولى لمدة عامين، استحقاق سبتمبر 2019، وبلغ حجم التغطية لها 456٪ من قيمة الاصدار بعائد 2,25٪، بينما الشريحة الثانية لمدة 3 أعوام وبلغ حجم التغطية 444٪ بعائد 2,5٪.

1,1 مليار دينار إصدارات سندات الدين العام في شهرين فقط

2,2 مليار دينار إصدارات النصف الأول للعام المالي الحالي بنمو سنوي 13٪

وصل إجمالي رصيد الدين العام إلى مستوى تاريخي 4,167 مليارات دينار وهو الأعلى في تاريخ الكويت والذي زاد بنسبة 64٪ سنويا مقارنة برصيد ادوات الدين العام في يوليو من العام الماضي.

وخلال شهري أغسطس وسبتمبر تم اصدار أدوات دين عام بقيمة 1,1 مليار دينار، فيما يستحق سداد سندات بقيمة 300 مليار دينار فقط لنفس الفترة بما يضيف 800 مليون دينار وهو ما ينذر بوصول رصيد الدين العام بنهاية الشهر الجاري، ملامسا مستويات 5 مليارات دينار.

تاريخيا، تراوح رصيد أدوات الدين العام عند مستويات ثابتة بين 1,5 و2 مليار دينار وتخطى ذلك الرصيد مستويات 3 مليار دينار للمرة الأولى في نوفمبر من العام الماضي، بينما تخطى مستويات 4 مليار دينار أبريل الماضي ويتوقع له أن يتخطى مستويات 5 مليارات دينار بالربع الأخير من العام 2017 وهو يمثل الربع الثالث من العام المالي الجاري.

وإذا استمر الاصدار بنفس الوتيرة قد يتخطى رصيد اصدارات الدين العام مستويات 6 مليارات دينار بنهاية العام المالي الحالي الذي ينتهي في مارس 2018. ويشهد شهر سبتمبر من العام الحالي نشاطا ملحوظا في اصدار سندات الدين العام، حيث بلغ عددها 6 اصدارات خلال الشهر بقيمة 600 مليون دينار مقارنة بـ 3 اصدارات فقط خلال نفس الشهر من العام الماضي بقيمة 300 مليون دينار فيما يستحق سداد اصدارين فقط خلال شهر سبتمبر بقيمة 200 مليون دينار بما يشير الى اضافة 400 مليون دينار للدين العام الحكومي خلال الشهر الجاري فقط.

بلغ اجمالي قيمة اصدارات الدين العام منذ بداية العام المالي الحالي (يبدأ العام المالي في الأول من ابريل) الى 2,2 مليار دينار، وذلك خلال النصف الاول من العام ولمدة 6 أشهر فقط بزيادة 250 مليون دينار بنسبة 13٪ عن النصف الأول من العام المالي الماضي والذي بلغ اجمالي الاصدارات فيه 1,95 مليار دينار.

وتشير بيانات النصف الاول من العام المالي الحالي الى امكانية ان يتجاوز اجمالي قيمة سندات الدين العام لهذا العام 3,5 مليارات دينار وهي اجمالي قيمة اصدارات الدين العام العام المالي الماضي 2016/ 2017 ويتزامن ذلك مع صعود اسعار النفط العالمية والتي وصلت الى أعلى مستوياتها منذ عامين مطلع الأسبوع الجاري.

ما رصيد أدوات الدين العام؟

تصدر الحكومة سندات دين عام عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة زيادة نفقات الحكومة عن ايراداتها ورصيد ادوات الدين العام يعني قيمة الاصدارات الجديدة مطروحا منها الاصدارات المستحقة بما يعادل صافي ما هو مستحق على الحكومة ان تدفعه في المستقبل.

وتقوم البنوك المحلية بتمويل كل سندات الدين العام التي تصدرها الحكومة وينظم إصدارها بنك الكويت المركزي نيابة عن الحكومة.

وتتباين آجال سندات الدين العام التي تصدرها الكويت بين عام و10 أعوام وهي سندات مختلفة عن السندات الدولية التي تصدرها الحكومة في الأسواق العالمية ويقوم بتمويل بنوك ومؤسسات وصناديق أجنبية.

«كيبيك» تطرح 3 عقود في مشروع مجمع البتروكيماويات

محمود عيسى

طرحت شركة الكويت للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، 3 عقود كجزء من مشروع إنشاء مجمع للبتروكيماويات في منطقة الزور، وكانت قد تأسست من أجل تولي إدارة عمليات التكرير والبتروكيماويات وعمليات استيراد الغاز الطبيعي المسال في موقع الزور.

وقالت مجلة ميد في هذا السياق إن مجمع البتروكيماويات المخطط لإنشائه سيتألف من منشأة الأوليفينات الثالثة، ومنشأة العطريات الثانية، وقد خصصت دراسة مستقلة لكل عقد من العقود الثلاثة التي طرحت المناقصة بشأنها.

دمج مجمع البتروكيماويات مع مصفاة الزور الجديدة

وأشارت إلى أن العقد الأول ينصب على إجراء دراسة استشارية وهندسية لوحدة التكسير المحفزة الرئيسية لمشروع أوليفينات الثالثة والعطريات الثانية، فيما يقضي العقد الثاني بإجراء دراسة استشارية وهندسية لوحدة البولي بروبيلين لمشروع أوليفينات الثالث والعطريات الثاني.

أما العقد الثالث فهو عبارة عن دراسة هندسية لنزع الهيدروجين باستخدام البروبان لمشروع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني. وأوضحت أن كلا من هذه العقود هو نوع محدد تم التفاوض عليه من خلال الممارسة.

وأبلغت مصادر متخصصة في صناعة البتروكيماويات مجلة ميد أن أعمال التصميم الهندسي الأولية لمصنع البتروكيماويات المزمع تسير وفقا للجدول الزمني المحدد.

تجدر الإشارة الى أن شركة أميك فوستر ويلر كانت قد فازت بهذا العقد في وقت سابق، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه بحلول نهاية يونيو 2018.

وسيتم دمج مجمع البتروكيماويات مع مصفاة الزور الجديدة المحاذية والجاري العمل على إنشائها في الوقت الحاضر بكلفة تقدر بنحو 17 مليار دولار، ومن المتوقع إنجازها قبل انتهاء عام 2019.

السعودية تتصدر أكبر منتجيها

الكويت الـ 4 عالمياً إنتاجاً للكهرباء من النفط

قال تقرير متخصص إن إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة من النفط في الكويت بلغ 43 تيراواط/ ساعة لتحتل بذلك المرتبة الثانية على مستوى دول الخليج والرابعة عالميا، في حين تصدرت السعودية دول الخليج والعالم في انتاج الكهرباء من النفط بنحو 150 تيراواط/ ساعة.

وأوضح تقرير «أرقام» أن الفحم لا يزال من أكبر مصادر إنتاج الكهرباء في العالم بنسبة تجاوزت 39٪، وذلك وفقا لأحدث التقارير الإحصائية الصادرة من وكالة الطاقة الدولية «بيانات 2015».

ويلي الفحم في أكبر مصادر توليد الكهرباء الغاز الطبيعي بنسبة تقترب من 23٪، وبنسبة 16٪ من محطات التوليد المائية والسدود، ومن المفاعلات النووية بنسبة 10,6٪، والمصادر المتجددة بأعلى قليلا من 7٪، ومن النفط بنحو 4٪.

وخلال عام 2015 بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة من كل دول العالم 24,225 تيراواط/ ساعة، استحوذت الصين وحدها على قرابة الربع منها (5844 تيراواط/ ساعة).

وبلغ نصيب الولايات المتحدة ما يناهز 18٪ أو 4297 تيراواط/ ساعة، وحلت الهند ثالثا بنسبة 5,7٪ أو 1383 تيراواط/ ساعة، وروسيا 1066 تيراواط/ ساعة.

أي ان هذا الدول الأربع ولدت وحدها أكثر من نصف إنتاج العالم من الكهرباء، في الوقت الذي احتلت فرنسا صدارة الدول المصدرة بنحو 64 تيراواط/ ساعة.

وتبلغ حصة كل دول الشرق الأوسط 4,3٪ وهي تماثل حصة اليابان التي تعد خامس أكبر منتج عالمي للكهرباء عند1035 تيراواط/ ساعة.

تقرير «فاينانشال تايمز» وكلية «آي إي» رصد آراء كبار المديرين في مجلس التعاون

«التعلم» بالشركات الخليجية لم يرقَ للمستوى المطلوب

أكد تقرير صادر عن «فاينانشال تايمز» وكلية «آي إي» لإدارة الأعمال، يتناول آراء كبار المديرين في دول مجلس التعاون الخليجي، ان التعليم التنفيذي وتنمية المهارات القيادية يمثلان أولوية كبرى في شركاتهم في عام 2017، وذلك مقارنة بالمجالات المهمة الأخرى.

ويشير واحد من بين كل 3 من المشاركين (31٪) في دراسة «مسيرة التعلم في الشركات» التي جرت هذا العام أن التعلم وتطوير المهارات على قائمة الأولويات الأساسية على صعيد الأعمال لعام 2017، حيث يحتل هذا الجانب المرتبة الثانية بعد تبني الحلول الرقمية (33٪). ووفقاً لنتائج هذا العام، تتمثل القضايا التي تجب معالجتها بشكل سريع ضمن بلدان مجلس التعاون الخليجي في التدريب (27٪)، والتوظيف (20٪)، والتخطيط (20٪)، والتعليم التنفيذي وتنمية المهارات القيادية (17٪). ويقول التقرير انه حتى اليوم، «أظهرت أبحاثنا لعام 2017 أن برامج التعلم وتنمية المهارات القيادية لم ترتق إلى مستوى توقعات كبار المديرين في دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هناك تفاؤلا بأن البرامج المستقبلية ستكون جديرة بالاستثمار والاهتمام».

يتبين من أبحاثنا ان القيمة الملموسة للتعلم في الشركات تتواجد لدى كبار المديرين في دول مجلس التعاون الخليجي. ورغم هذا الرأي المتفائل، فقد أظهرت دراستنا ان أقل من نصف كبار المديرين (46٪) في دول مجلس التعاون الخليجي قد عبروا عن رضاهم حيال برامجهم التعليمية الحالية. أما الرضا عن البرامج الحالية فهو أقوى في الصين (72٪) وإسبانيا (64٪) وألمانيا (57٪).

ومن منظور محلي، يتوقع كبار المديرين (78٪) في دول مجلس التعاون الخليجي أن تسهم البرامج في تحسين درجات مشاركة الموظفين التأثير إيجابا على مستوى تحقيق التغيير الملموس في الشركات (74٪)، فضلا عن تحسين معدلات استبقاء الموظفين (72٪). وفيما يتعلق بنتائج الأعمال المتوقعة، يؤكد غالبية المديرين ضرورة أن تؤثر البرامج إيجابا على الإيرادات والعوائد وهوامش الربح (75٪)، وأن تسهم في تحسين السمعة على مستوى السوق (74٪)، إضافة إلى تعزيز مشاركة العملاء وتحسين مستويات رضاهم (70٪). وفي الواقع، يقر معظم كبار الموظفين (84٪) بأن التعليم التنفيذي ساعدهم في الحصول على الترقيات الوظيفية.

وبالإضافة إلى برامج التعلم، أفاد كبار المديرين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي بأن الشركات التي يعملون لديها تركز على الإدارة المالية (بنسبة 30٪)، والنمو داخل السوق (29٪).

وبخصوص التحدي الأكبر التي يعترض الطريق على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، أشار كبار المختصين في دول الخليج إلى أن النمو في السوق يمثل التحدي الأكبر (41٪، أي ثاني أعلى مستوى في جميع الأسواق المشمولة في أبحاثنا بعد اليابان).

من جهة ثانية، يؤمن معظم المسؤولين الكبار في دول مجلس التعاون بأن برامج التعلم المخصصة للشركات يمكن أن تقدم قيمة مادية وغير المادية بالنسبة لتلك الشركات. ويعتقد أكثر من نصفهم (53٪) أن التعليم التنفيذي وتنمية المهارات القيادية يشكلان عناصر أساسية للإبقاء على أفضل الموظفين. بينما يشير نصف المشاركين (50٪) أن الاستثمار في إمكانات الموظفين عن طريق برامج التعليم التنفيذي وتنمية المهارات سيسهم بدفع عجلة التغيير الإيجابي والابتكار في الشركات التي يعملون لديها.